

امرأة من العمالة المهاجرة في بانكوك، تايلند.

تدريسين الحياة في خطر

جائحة كوفيد-١٩ تهدد بفقدان أحد
مصادر الدخل الحيوية في البلدان
الفقيرة والهشة
أنطوانيت سايبه ورافل شامي

المهاجرين إلى البلد الذي يمثل مصدر الهجرة حال تعرضه لصدمة اقتصادية كلية، وهي تساهم بالتالي في تأمين أسر المهاجرين في بلدانهم الأصلية ضد صدمات الدخل، ومن ثم دعم استهلاكهم وتخفيف تقلباته. وتمول هذه التحويلات أيضا موازين التجارة، وتعد مصدرا للإيرادات الضريبية للحكومات في هذه البلدان التي تعتمد على ضريبة القيمة المضافة والتجارة وضرائب المبيعات (راجع دراسة Abdih and others 2012).

وفي ظل الجائحة الحالية، تتطلب التداعيات السلبية الناجمة عن توقف تحويلات العاملين بالخارج استجابة جماعية — ليس لصالح البلدان الفقيرة فحسب، بل لصالح البلدان الغنية أيضا. فأولا، يجب أن يدرك المجتمع العالمي ضرورة بقاء المهاجرين في بلدانهم المضيفة لأطول وقت ممكن. فالاحتفاظ بالمهاجرين يساعد البلدان المضيفة في الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية أو معاودة تقديمها داخل اقتصاداتها، كما يسمح باستمرار تدفق التحويلات إلى البلدان المتلقية، حتى وإن قلت بدرجة كبيرة. ثانيا، يجب أن تتدخل البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أيضا لمساعدة البلدان الأصلية للمهاجرين في مكافحة الجائحة والتخفيف من أثر الصدمة الناجمة عن فقدان تدفقات الدخل الخاص تلك في الوقت الذي يوجد فيه احتياج ماس لها في هذه البلدان الهشة منخفضة الدخل.

حالة من العجز على اقتصادات البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب جائحة كوفيد-١٩. غير أن تداعيات الصدمة الاقتصادية ستكون أكثر حدة

تخيم

في العديد من الدول منخفضة الدخل والهشة بسبب توقف تحويلات العاملين بالخارج — أي النقود التي يرسلها العاملون في البلدان الأجنبية من المهاجرين والعمالة المؤقتة إلى بلدانهم. فتدفقات تحويلات العاملين في الخارج تمثل شريان حياة للدول منخفضة الدخل والهشة، حيث تسهم في دعم الأسر وتوفير الإيرادات الضريبية التي تحتاجها هذه الدول بصورة ملحّة. واعتبارا من عام ٢٠١٨، بلغت تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى هذه البلدان ٣٥٠ مليار دولار أمريكي، لتتفوق بذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الحافظة والمساعدات الأجنبية بوصفها أهم مصادر الدخل من الخارج على الإطلاق (انظر الرسم البياني ١). ويُرجح أن يؤدي تراجع تدفقات تحويلات العاملين بالخارج إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والمالية العامة والاجتماعية على حكومات هذه البلدان التي تواجه صعوبات بالفعل في التكيف مع الأوضاع في الأوقات العادية.

وتحويلات العاملين في الخارج هي تحويلات دخل خاص مضادة للاتجاهات الدورية — أي أنها تتدفق من خلال

نقل الصدمات

تحويلات العاملين بالخارج هي عبارة عن تدفقات دخل تؤدي إلى تزامن الدورات الاقتصادية بين العديد من البلدان المتلقية والبلدان المرسل. وخلال أوقات الرخاء، تعود هذه العلاقة بالكسب على الطرفين، حيث تتوفر للبلدان المضيفة القوة العاملة التي تحتاجها بصورة ماسة لدعم اقتصاداتها، كما تتوفر للأسر في البلدان الأصلية للمهاجرين الدخل الذي تحتاجه بشدة. غير أن هذا الارتباط الوثيق بين الدورات الاقتصادية في البلدان المضيفة والبلدان المتلقية تنشأ عنه تداعيات سلبية محتملة. فالصدمات التي تتعرض لها اقتصادات البلدان المضيفة للمهاجرين — كالصدمات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد — يمكن انتقالها إلى اقتصادات البلدان المتلقية للتحويلات. فبالنسبة للبلد المتلقي الذي تمثل التحويلات الوافدة إليه ما لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي ناتجه المحلي السنوي على سبيل المثال، يرجح أن يؤدي تراجع فجوة الناتج (أي الفرق بين النمو الفعلي والممكن) بنسبة ١٪ في البلد المضيف إلى تراجع فجوة الناتج في البلد المتلقي بنسبة ١٪ تقريبا (راجع دراسة Barajas and others 2012). وتمثل تحويلات العاملين بالخارج نسبة أعلى بكثير من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان، وفي مقدمتها طاجيكستان وبرمودا حيث تتجاوز نسبة التحويلات ٣٠٪ (انظر الرسم البياني ٢).

وستتسبب الجائحة في ضربة قاسية لتدفقات التحويلات قد يكون تأثيرها أسوأ مما جرى خلال الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وهو ما سيحدث في نفس الوقت الذي تحاول فيه البلدان الفقيرة مقاومة أثر جائحة كوفيد-١٩ على اقتصاداتها. فالعاملون المهاجرون الذين يفقدون وظائفهم سيرسلون تحويلات أقل إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية على الأرجح، كما ستفقد البلدان المتلقية مصدرا مهما للدخل والإيرادات الضريبية في وقت هي في أمس الحاجة إليه (راجع دراسة Abdih and others 2012). وفي الواقع، تشير التوقعات الصادرة عن البنك الدولي إلى تراجع تدفقات التحويلات بحوالي ١٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٠٪ تقريبا عن مستواها عام ٢٠١٩ (انظر الرسم البياني ٢). وسيؤثر ذلك على ميزان المالية العامة وميزان التجارة، كما ستتراجع قدرة البلدان على خدمة ديونها وتمويلها.

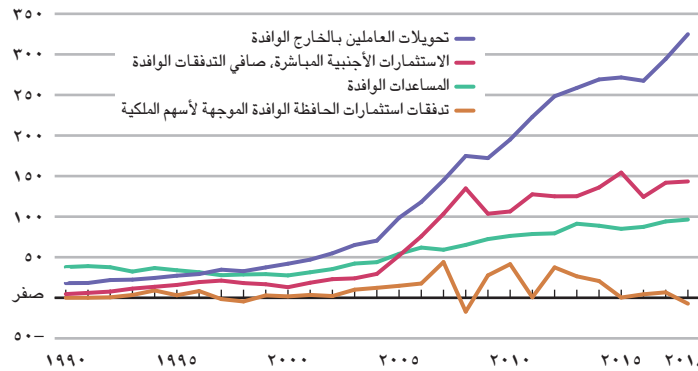
وتعتمد البنوك في بلدان المصدر على تدفقات تحويلات العاملين بالخارج المودعة لديها كمصدر منخفض التكلفة للتمويل نظرا لأن هذه التدفقات مرسله في الأساس بدافع الإيثار. ولكن لسوء الحظ، قد تشهد هذه البنوك في الوقت الحالي ارتفاعا في تكلفتها عملياتها، كما ستتراجع قدرتها على توفير الائتمان — سواء للقطاع الخاص أو لتمويل العجز الحكومي — بدرجة كبيرة (راجع دراسة Barajas and others 2018). كذلك فإن القطاع الخاص الذي يواجه عادة صعوبة في الحصول على الائتمان — ويتكون في معظمه من أصحاب الأعمال الحرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة — قد يفقد مصدر التمويل المتاح له من خلال التحويلات، فضلا

الرسم البياني ١

قوة داعمة للاستقرار

تشكل تحويلات العاملين بالخارج موردا أساسيا للدول الهشة منخفضة الدخل، حيث تمثل شريان حياة لهذه البلدان في ظل الصدمات الاقتصادية الكلية.

(التدفقات الوافدة إلى البلدان الفقيرة الهشة: ١٩٩٠ - ٢٠١٨، بملليارات الدولارات الأمريكية الحالية)

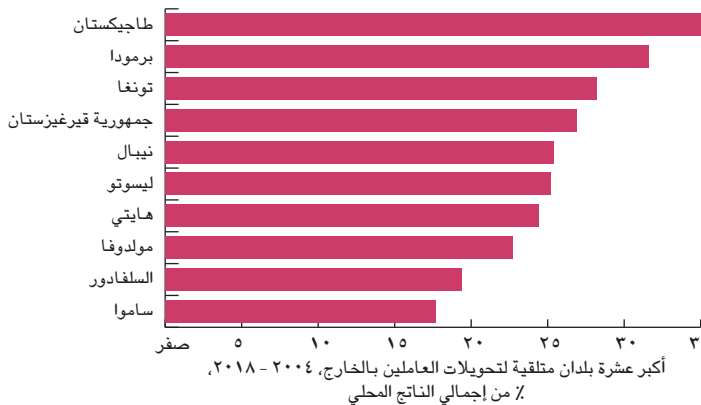


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

الرسم البياني ٢

الاعتماد على تحويلات العاملين بالخارج

تقع أكبر عشرة بلدان متلقية للتحويلات في مناطق مختلفة، وتتلقى أكبرها ما يزيد على ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عبر هذه القناة.



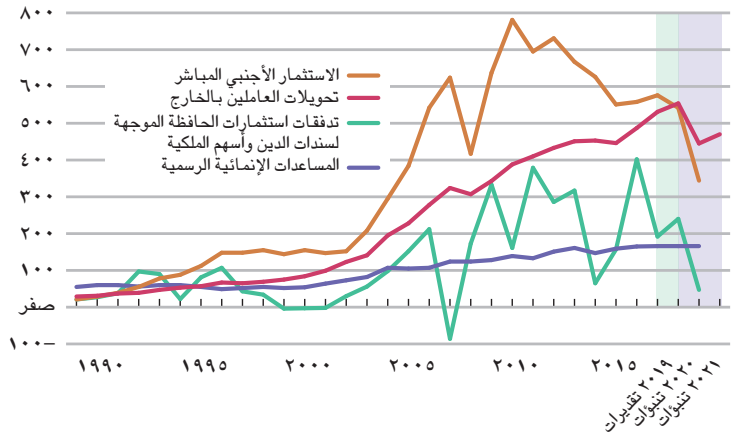
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

عما يواجهه من قيود متزايدة على الحصول على الائتمان المصرفي، كما ستؤدي الأزمة إلى تراجع الطلب على ما يقدمه من خدمات ومنتجات.

ولن يقتصر الأمر على ذلك، فقد يؤدي استمرار الأزمة لمدة طويلة إلى تفاقم الضغوط في أسواق العمل في البلدان الغنية، وقد يفقد المهاجرون العاطلون عن العمل إقامتهم

تراجع حاد

يُتوقع انخفاض تدفقات تحويلات العاملين بالخارج على مستوى العالم بنسبة ٢٠٪ هذا العام بسبب الجائحة، مما سيؤدي إلى تفاقم المصاعب التي تواجهها الأسر في البلدان الفقيرة. (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ومجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي.

رأس المال الخاص أيضا، كما سيتراجع حجم المساعدات المقدمة لها من البلدان المانحة التي تكافح الجائحة بدورها. وجرت العادة على أنه عند هروب رؤوس الأموال الخاصة من بلد ما بسبب الصدمات الاقتصادية الكلية، سواء المرتبطة بالمناخ أو بتدهور معدلات التبادل التجاري للبلد، يكون لتدفقات التحويلات الوافدة دور في الحد من تأثير هروب رأس المال. ولكن في ظل الأزمة الحالية، يُتوقع أن تشهد البلدان الفقيرة الظاهرتين في آن واحد — هروب رأس المال وتراجع تدفقات التحويلات.

وفي ضوء احتمالية تأثر الطلب العالمي، سيكون من الصعب على البلدان المتلقية للتحويلات الخروج من الأزمة من خلال التصدير. ومن غير المتوقع أن يسهم تراجع قيمة العملة في تعزيز الطلب على صادراتها أو جذب السياحة نظرا لأن الصدمة الحالية تؤثر على النظام العالمي ككل (راجع دراسة Barajas and others 2010). بل إن تراجع قيمة العملة سيؤدي على الأرجح إلى تدهور الوضع الاقتصادي في العديد من هذه الدول الهشة منخفضة الدخل التي تقوّم ديونها بالعملة الأجنبية، مما سيكون له تأثير سلبي إضافي على الطلب المحلي وسيستسبب في مزيد من الانكماش في الأنشطة الاقتصادية المحلية.

ما العمل؟

تنشأ عن هذه الأزمة آثار فريدة من نوعها، حيث تؤدي إلى تشديد قيود المالية العامة في البلدان منخفضة الدخل التي تمثل مصدر الهجرة في الوقت الذي يتعين فيه على القطاع العام في هذه البلدان القيام بالمزيد لحماية السكان من الجائحة ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية في التغلب على آثار الصدمات السلبية الضخمة. وستؤدي خسارة الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع الاستهلاك المدعوم بالتحويلات إلى تفاقم الصعوبات المفروضة على الحكومات التي تفتقر إلى المال بالفعل، وتقويض قدرتها على اتخاذ تدابير مالية مضادة للاتجاهات الدورية. لذلك يتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدة بشكل عاجل، حتى وإن كانت البلدان الغنية نفسها تواجه أعباء مالية كبيرة.

فمن مصلحة البلدان الغنية ألا يعود المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية وأن يتم توفير الموارد للبلدان الفقيرة لمساعدتها في التصدي للجائحة. وتسجل البلدان الغنية معدلات إصابة أعلى بكثير، وترتفع المعدلات خصوصا بين العاملين المهاجرين بسبب تردّي الأوضاع التي يعملون ويعيشون بها. ومن المحتمل أن يجلب المهاجرون العائدون الفيروس إلى بلدانهم. وإذا ما حدث ذلك، ستصبح البلدان الفقيرة بيئة حاضنة يسيطر عليها الفيروس الذي سينتقل بانتقال اللاجئين الذين يسعون إلى العيش في بلدان جديدة. وبالتالي لن يتخلص العالم من الفيروس إلا بعد مرور عدة عقود — وحصاد حياة العديدين.

وتوجد ثلاثة إجراءات أساسية يتعين اتخاذها فورا.

في البلدان المضيفة، ويضطرون للعودة إلى بلدانهم الأصلية. ففي دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تعتمد على العمالة المهاجرة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا، قد يؤدي هبوط أسعار النفط وتراجع مستويات النشاط الاقتصادي إلى عودة المهاجرين (الذين أصيب بعضهم بالفيروس بالفعل) إلى بلدانهم. ومن المرجح أن ينضم هؤلاء إلى صفوف العاطلين في بلدانهم الأصلية — في أسواق عمل تذخر بالفعل بالشباب العاطلين — مما سيفرض مزيدا من الضغوط على نظم الصحة العامة الهشة بالفعل. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية في بلدان تفتقر بالفعل إلى الجاهزية لمواجهة الجائحة، وربما أيضا إلى انتقال التداعيات عبر حدودها إلى بلدان أخرى. وقد يلجأ الأفراد الذين يحاولون الهروب من الأوضاع الصعبة في بلدانهم إلى بلدان أخرى، ولكن البلدان الأكثر ثراء، التي تحارب الفيروس بدورها، قد تتضاءل رغبتها في استقبال المهاجرين — مما قد يؤدي إلى تفاقم أزمة اللاجئين.

تهديد عالمي

مقارنة بالأزمات الاقتصادية السابقة، تمثل هذه الجائحة تهديدا أكبر بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الدخل من تحويلات العاملين بالخارج. ونظرا للطبيعة العالمية لهذه الأزمة، فإن البلدان المتلقية لن تشهد توقفا في تدفقات التحويلات فحسب، بل ستسحب منها تدفقات

تنشأ عن هذه الأزمة آثار فريدة من نوعها، حيث تؤدي إلى تشديد قيود المالية العامة في البلدان منخفضة الدخل التي تمثل مصدر الهجرة في الوقت الذي يتعين فيه على القطاع العام في هذه البلدان القيام بالمزيد.

فالمهاجرون الذين يتوقعون إعادتهم بشكل دائم قد يجلبون مدخراتهم، وقد تسهم مهاراتهم العملية في تنمية بلدانهم الأصلية.

ثالثاً، نظراً لمحدودية الحيز المتاح للتصرف أمام حكومات البلدان الفقيرة، ستحتاج هذه البلدان إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية زيادة المساعدات المقدمة لدعم المالية العامة وميزان المدفوعات في هذه البلدان. وينبغي أن يشمل ذلك ضمان قدرة الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في هذه البلدان — أي الفئات التي تعتمد بالدرجة الأكبر على تدفقات تحويلات العاملين بالخارج لسد احتياجاتها الاستهلاكية والحفاظ على رخائها — على الاستفادة من برامج التأمين الاجتماعي. وربما يكون هذا هو أنسب وقت للتركيز على هدف التنمية المستدامة العاشر وبذل الجهود العالمية اللازمة لتحقيقه، بحيث يمكن تخفيض التكلفة المرتفعة لتحويلات العاملين بالخارج إلى ٣٪.

وقد اتضح من هذه الأزمة أننا جميعاً كمجتمع عالمي، ببلدانه الغنية والفقيرة، في قارب واحد. لذلك فيما أن نعمل لصالح الجميع أو نواجهه معا تبعات تزايد عدم المساواة الاجتماعية. ^{FD}

أنطوانيت ساييه نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، و**ورالف تشامي** المدير المساعد لمعهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

المراجع:

Abdih, Y., A. Barajas, R. Chami, and C. Ebeke. 2012. "Remittances Channel and Fiscal Impact in the Middle East, North Africa, and Central Asia." IMF Working Paper 12/104, International Monetary Fund, Washington, DC.

Barajas, A., R. Chami, C. Fullenkamp, and A. Garg. 2010. "The Global Financial Crisis and Workers' Remittances to Africa: What's the Damage?" *Journal of African Development* 12 (1): 73–96.

Barajas, A., R. Chami, C. Ebeke, and S. Tapsoba. 2012. "Workers' Remittances: An Overlooked Channel of International Business Cycle Transmission?" IMF Working Paper 12/251, International Monetary Fund, Washington, DC.

Barajas, A., R. Chami, C. Ebeke, and A. Oeking. 2018. "What's Different about Monetary Policy Transmission in Remittance-Dependent Countries?" *Journal of Development Economics* 134:272–88.

Chami, R., E. Ernst, C. Fullenkamp, and A. Oeking. 2018. "Are Remittances Good for Labor Markets in LICs, MICs, and Fragile States? Evidence from Cross-Country Data." IMF Working Paper 18/102, International Monetary Fund, Washington, DC.

أولاً، يتعين أن تحافظ البلدان المضيفة على استقرار وظائف العاملين المهاجرين في اقتصاداتها. ويمكن أن يكون لبرامج الإنقاذ الموجهة لحماية وظائف المواطنين بالبلدان الغنية دور في مساعدة العاملين المهاجرين أيضاً على الاستمرار في وظائفهم. وإيماناً بضرورة الحفاظ على رفاهية العاملين المهاجرين واستقرارهم، طمأن رئيس وزراء سنغافورة مؤخراً العاملين المهاجرين في بلاده قائلاً «سنعتني بصحتكم ورفاهتكم وسبل عيشكم، وستعاون مع أرباب الأعمال لضمان حصولكم على أجوركم حتى تتمكنوا من إرسال الأموال لبلدانكم... انطلاقاً من واجبنا ومسؤوليتنا تجاهكم أنتم وتجاه أسركم.» ويمكن للإجراءات التي تتخذها البلدان المضيفة المساعدة في استمرارية تحويلات العاملين بالخارج بوصفها شرياناً للحياة، والحد من احتمالية عودة المهاجرين إلى بلدانهم.

كذلك فإن توفير الحماية للمهاجرين سيساعد الاقتصادات المتقدمة على استئناف الإنتاج بكامل طاقتها في وقت أقرب. ولكن في حال قيام البلدان المضيفة بإرسال المهاجرين إلى بلدانهم، ستستغرق عودة الإنتاج إلى مستوياته السابقة في البلدان الغنية وقتاً أطول. وفي البلدان التي تعتمد على العمالة الموسمية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سيحقق الحفاظ على بقاء المهاجرين داخل حدودها وزيادة عدد الاختبارات للكشف عن المصابين منفعة مزدوجة — وهي ضمان إمداد البلد المضيف بالمنتجات الزراعية الطازجة والحفاظ على استمرارية التحويلات المرسلة إلى البلدان الأصلية للمهاجرين.

ثانياً، سيتعين مساعدة البلدان التي تستقبل المهاجرين العائدين في احتواء موجات تفشي الفيروس والتخفيف من حدتها والحد من تصاعدها. فيجب على البلدان المانحة المساعدة في تحمل تكلفة التخفيف من آثار انتشار الفيروس للحد من وطأة الأزمة في الاقتصادات المحلية والوقاية من النداءات المحتملة. ومن المرجح أن يفرض المهاجرون العائدون ضغوطاً إضافية على نظم الرعاية الصحية في بلدان المصدر التي تكافح لاحتواء عدد الإصابات المحلية وتجنب إغلاق الأنشطة الاقتصادية المحلية. وسيتعين على السلطات في هذه البلدان زيادة عدد الاختبارات قدر الإمكان في المناطق الحضرية، ودعم تنفيذ الإجراءات اللازمة لعزل المهاجرين العائدين الذين تحتل إصابتهم. وإذا ما تم التعامل مع عودة المهاجرين على هذا النحو، قد يعود ذلك بالنفع على بلدانهم الأصلية أيضاً على المدى الأطول.